مجلة جامعة الأقصى– سلسة العلوم التربوية والنفسية، المجلد السادس، العدد الرابع، ديسمبر2023، ص:175 –196

ISSN 2791 – 3783

مستوى الإفادة من دراسات مراكز الأبحاث الفلسطينية في تشكيل القرار السياسي، وسبل تحسينه (آراء عينة من النخبة السياسية))

د. محمود عبد المجيد عساف

(تاريخ الاستلام 2022/12/06، تاريخ القبول2023/01/09)

The level of benefiting from the studies of Palestinian research centers in shaping the political decision, and ways to improve it (Opinions of a sample of political elites)

Dr. Mahmoud Abdel Majeed Assaf

(Received 06/12/2022, Accepted 09/01/2023)

. د. محمود عساف – غزة البريد الالكتروني:massaf1000@hotmail.com E-mail address:

الملخص:

هدف البحث إلى التعرف على مستوى الإفادة من دراسات مراكز الأبحاث الفلسطينية في تشكيل القرار السياسي وعلاقتها بالمتغيرات: (المحافظة، سنوات الانتماء الحزبي)، ولتحقيق ذلك اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي بتطبيق استبانة مكونة من جزأين: الأول يشمل (٥) أسئلة مغلقة، والثاني يشمل (٤٠) فقرة موزعة على ثلاثة مجالات: (مراحل تشكيل القرار، رؤية ورسالة المراكز، الموضوعات التي تبحثها)، وذلك على عينة قوامها (٢٣٤) من أصحاب المواقع التنظيمية المتقدمة في الأحزاب السياسية، وكبار موظفي الوزارات (مدير دائرة فأعلى). وقد أظهرت النتائج أن ٧١.٨% من أفراد العينة يعتبرون أن دور مراكز الأبحاث لا يتعدى دعم المشهد الثقافي والمعرفي للمجتمع، وأن درجة تقدير أفراد العينة لمستوى الإفادة من دراسات مراكز الأبحاث في تشكيل القرار السياسي الفلسطيني كانت متوسطة بوزن نسبي (٥٥.٠٪) حيث جاء مجال (مستوى الموضوعات التي تبحثها) في المرتبة الأولى بوزن نسبي (٥٩.٦%) وبدرجة تقدير متوسطة، ومجال (مستوى مراحل تشكيل القرار) في المرتبة الأخيرة بوزن نسبي (51.4%%)، وأنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات تقدير أفراد العينة لمستوى الإفادة تُعزى إلى متغير المحافظة، ووجود فروق تعزى لمتغير سنوات الانتماء لصالح (أكثر من ٢٠ سنة)، وأوصت الدراسة بإعادة النظر في قانون ترخيص هذه المراكز بما يحقق الثقة لدى صناع القرار في مخرجات ونتائج الدراسات التي تقوم بها.

الكلمات المفتاحية: مستوى الإفادة، مراكز الأبحاث، القرار السياسي.

ABSTRACT:

The research aimed to identify the level of benefit from the studies of Palestinian research centers in shaping the political decision and its relationship to the variables: (the governorate, the years of party affiliation). To achieve this, the researcher followed the descriptive analytical approach through the application of a questionnaire consisting of two parts: the first includes (5) closed questions, and the second includes (40) items distributed over three areas: (the stages of decision formation, the vision and mission of the centers and the topics are searching about), on a sample consisting of (234) of advanced organizational positions in political parties, and senior employees of ministries (department manager and above). The results showed that 71.8% of the respondents consider that the role of research centers does not go beyond supporting the cultural and knowledge scene of society. The degree of the sample's evaluation of the level of benefit from the studies of research centers in the formation of the Palestinian political decision was medium with a relative weight (55.0%), where the field came (the topics are searching about). In the first place with a relative weight (59.6%), and the field (stages of decision formation) came in the last place with a relative weight (51.4%), there are no statistically significant differences between the mean scores of the respondents' evaluation of the level of benefit attributed to the variable of the province, while there are differences attributed to the variable of years of affiliation in favor of (more than 20 years). The study recommended a review of the licensing law for these centers to achieve confidence among decision-makers in the outputs and results of the studies that are being conducted.

Keywords: benefit level, research centers, political decision.

المقدّمة :

كان ولا يزال الغرض من البحث العلمي، المساهمة في حل مشكلات المجتمع، ودفع عجلة التقدم فيه، فهو سمة واضحة للتقدم والتطور والازدهار على مستوى أي مؤسسة أو دولة، وبقدر ما يزداد عدد الباحثين المؤهلين، وما يعنى بمراكز البحوث ويقدم لها من إسناد مادي ومعنوي بقدر ما ينعكس ذلك على تطور المجتمع والدولة. وانطلاقاً من أن العلوم والمعارف هي أساس التطور في مختلف المجالات اتخذت العديد من الدول البحث العلمي وسيلة لإثبات وجودها وفرض هيمنتها، واعتبرت مراكز الأبحاث والفكر فيها أحد البنيات المؤسساتية الأساسية فيها.

ولأن القرار السياسي من حيث البيئة الخارجية ببعديها الإقليمي والدولي، والبيئة الداخلية بمكوناتها ومؤسساتها ومصالحها، ونظام القيم والسمات السيكولوجية، ونمط التفكير والبعد الثقافي والأيديولوجي، يمثل حساسية السيادة، كان من الواجب أن ينطلق ويستند إلى نتائج بحث علمي رصين، ودراسات معمقة. وعليه كان الاتجاه العالمي لرسالة البحث العلمي ولا يزال يتركز حول الخروج من نطاق حفظ المعرفة إلى مجال أرحب يتيح للبحث العلمي المشاركة في التنمية، وتشكيل القرارات المصيرية التي تخدم المصلحة العامة، وتحقق مستوى مقبول من الرفاهية المجتمعية للشعوب، وقد أخذ دوراً متعاظماً في عالم اليوم بفضل التطورات العلمية والتكنولوجية وعلى أكثر من صعيد، ويتوقع له أن يتعاظم بشكل أكبر في المستقبل القريب، مما يفرض على المختصين العودة لنتائج البحوث والدراسات العلمية المتجددة والمتطورة باستمرار.

ولهذا شكل الاهتمام الحكومي بالبحث العلمي بشكل عام، وبدراسات مراكز الأبحاث بشكل خاص أحد أهم معايير التقدم للمجتمعات، حيث تعد المؤسسات البحثية المصادر الأساسية للمعرفة، إنتاجاً ونشراً وتطبيقاً. (الخطيب، ٢٠٢١، ٣٩٥)، فهي تمثل قناة اتصال غير مباشرة أو غير رسمية بين صناع القرار في الدولة وبعض الأطراف الخارجية لمعرفة مواقفها وأطروحاتها وآرائها السياسية وطبيعة أدوارها واهتماماتها والاتجاهات الدولية السائدة من خلال المشاركة في أنشطة علمية مشتركة أو دعوة هذه الأطراف إلى الندوات والمؤتمرات التي تعقدها المراكز البحثية.

لكن رغم حركة التنافس الحديثة بين الدول منذ نهاية القرن العشرين في المجالات المختلفة للبحث العلمي وتطبيقاته، وتعظيم فكرة الإفادة من نتائجه في رسم خطوط التنمية، وتحديد ملامح السياسة العامة، إلا أن الواقع العربي لا يزال يتجاهل هذه الحركة، سواء على مستوى الدعم أو الافادة من مخرجاته. (سعد الله، ٢٠٢١، ١١٨)

وفي الوقت نفسه، تنامى الاهتمام بمراكز الأبحاث والدراسات، منذ بداية تسعينات القرن الماضي، واتسعت نشاطاتها من حيث الحجم والكم، ومن حيث نوعية المساهمات التي تقدمها، وتولى القطاع الخاص والمدني إنشاء مراكز دراسات ومعلومات متخصصة كمبادرات نوعية في عدد من البلدان، حتى أصبحت جزءاً من المكونات الثقافية لهذه الدول. (محمود، ٢٠١٣، ٢)

وحيث إن المؤسسات البحثية قد حظيت بحضور أكثر وضوحاً في كل من الدول المتقدمة والنامية خلال العقد الأخير، فإنها في الدول العربية لم تمارس دورها الحيوي في المشاركة السياسية والمجتمعية، ولم توجه نتائج دراساتها توجيهاً يعظم دورها في التنمية، أو في تشكيل القرار السياسي، كما إن التراكم الذي حصلته إلى اليوم، سواء على مستوى مخرجاتها البحثية، أو على مستوى علاقاتها بصناع القرار وتفاعلها مع نخبه، لا يسمح بالحديث عن تشكل صناعة بحثية مؤثرة في القرار السياسي في العالم العربي، وأن القرار السياسي، لم يدخل إلى اليوم ضمن أوعية صناعته، المخرجات البحثية لهذه المراكز، ولا ما تضعه بين يدي صناع القرار من استشرافات وسيناريوهات، وأن العلاقة بين الطرفين تأخذ أشكالا أخرى غير الشكل الذي تأخذه في التجربة الأوربية والأمريكية، وهذا ما أكدته العديد من الدراسات، مثل دراسة مراكز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية (٢٠١٩)، ودراسة ساحلي (٢٠١٧)، والمؤتمر الدولي للبحث العلمي في الوطن العربي (٢٠٢١).

مشكلة الدراسة وتساؤلاتها:

ظهرت في السنوات الأخيرة في فلسطين مراكز بحثية كثيرة، بلغ عدد المتخصص فيها بالشؤون السياسية (٣٣) مركزا حسب احصائيات المركز الفلسطيني للإحصاء، سعت جميعها لإغناء النقاش العمومي حول السياسات العامة، كما هدفت إلى إضفاء نوع من الحداثة الثقافة السياسية، وذلك رغبة في إيجاد حالة من

الحراك حول القضايا المجتمعية التي أثرت على الواقع نتيجة للتغيرات في النظام السياسي الفلسطيني، وللتحديات التي تعصف به بسبب الانقسام، فلم يعد النقاش يدور حول "الإيديولوجيات" بقدر ما يُعنى بالأداء الحكومي والفصائلي، ومناقشة القضايا المستجدة. ومع تعقد قضايا السياسية الخارجية الفلسطينية وتعددها، وانضمام فلسطين كدولة مراقب في الأمم المتحدة، برزت الحاجة إلى مؤسسات بحثية تسوّق من خلالها توجهاتها الاستراتيجية وتخدم القضايا الأساسية للسياسية الخارجية والداخلية، وتدويل القضية الفلسطينية.

ونظرا لتسارع حركة التحديات التي تواجه استقرار المجتمع بسبب الاحتلال، والانقسام السياسي وانعكاساتهما، وتسارع الأحداث السياسية وارتباط مسارات الفصائل والأحزاب السياسية بأجندات مختلفة، كان مستوى الاعتماد على نتائج دراسات مراكز الأبحاث (المستقلة، الحكومية) ليس جديا، مقارنة بما أنشئت لأجله، أو مقارنة بدور هذه المراكز في دول أخرى، وهو ما أكدته دراسة معهد فلسطين للدراسات الاستراتيجية (٢٠١٦)، ودراسة إسماعيل (٢٠٢١).

وعليه تتحدد مشكلة الدراسة الحالية في الإجابة عن السؤال الرئيس التالي:

ما مستوى الإفادة من دراسات مراكز الأبحاث الفلسطينية في تشكيل القرار السياسي، وسبل تحسينه؟ ويتفرع من هذا السؤال، الأسئلة التالية:

١- ما انطباعات عينة من النخبة السياسية حول مراكز الأبحاث؟

٢- ما درجة تقدير عينة من النخبة السياسية لمستوى الإفادة من دراسات مراكز الأبحاث في تشكيل القرار السياسي الفلسطيني؟

٣- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq ٠.٠٥$) بين متوسطات درجات تقدير أفراد العينة لمستوى الإفادة من دراسات مراكز الأبحاث في تشكيل القرار السياسي الفلسطيني تعزى للمتغيرات: (المحافظة، سنوات الانتماء التنظيمي)؟

٤- ما سبل تحسين مستوى الإفادة من دراسات مراكز الأبحاث في تشكيل القرار السياسي الفلسطيني؟

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى التعرف على مستوى الإفادة من دراسات مراكز الأبحاث الفلسطينية في تشكيل القرار السياسي، وسبل تحسينه، وذلك من خلال:

- التعرف إلى انطباعات عينة من النخبة السياسية حول مراكز الأبحاث.
- التعرف إلى درجة تقدير أفراد عينة من النخبة السياسية لمستوى الإفادة من دراسات مراكز البحوث في تشكيل القرار السياسي الفلسطيني.
- الكشف ما إذا كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات تقدير أفراد العينة لمستوى الإفادة من دراسات مراكز البحوث في تشكيل القرار السياسي الفلسطيني تعزى إلى المتغيرات: (المحافظة، سنوات الانتماء التنظيمي).
- تحديد سبل تحسين مستوى الإفادة من دراسات مراكز الأبحاث في تشكيل القرار السياسي الفلسطيني من وجهة نظر أفراد العينة.

أهمية الدراسة:

الأهمية النظرية:

تنبثق الدراسة من أهمية علمية تتمثل في أهمية دور المراكز البحثية (مراكز الدراسات أو التفكير **Think Tanks**) والحاجة إليها في تقديم المشورة، وترشيد القرارات، باعتبارها الطريق الأمثل لإيصال المعرفة المتخصصة من خلال ما تقدمه من دراسات علمية من شأنها أن تزيد من بدائل القرار الرشيد، ومساعدة صناع القرار على الربط بين الوقائع الميدانية والإطار العلمي لظروف القرار.

إضافة إلى ما تشكله مراكز الأبحاث من مصدر مهم للمعلومات والمعرفة الدقيقة للمسؤولين وصانعي القرار، فقد تؤدي أحياناً دور النخبة التي تسعى دوماً لتقديم الخدمات الاستشارية للقطاع الحكومي ومؤسساته في العديد من القضايا التي تتطلب معرفة متخصصة وسرعة في الانجاز والقرار، وذلك بما يتوفر لديها من الخبراء أو الباحثين الذين يملكون القدرة على توفير البيانات البحثية اللازمة عند الحاجة.

الأهمية العملية:

– تأتي هذه الدراسة استجابة للتوجهات العالمية في مجال إعمال وتوظيف البحث العلمي، والاستفادة من نتائجه في حل المشكلات وترشيد القرار قبل صدوره، وفي الانفتاح على الجمهور من خلال استقراء الرأي العام عبر تداول المعلومات، ومن خلال عقد مؤتمرات مفتوحة وورش عمل يشترك فيها باحثون متخصصون.

- يمكن أن يستفيد من نتائج هذه الدراسة صناع القرار السياسي، والفصائل والأحزاب السياسية من خلال التعرف إلى أهمية وضرورة الاستفادة من دراسات مراكز الأبحاث في تشكيل قراراتهم لتكون مرتبطة بالوقائع الميدانية.
- يمكن أن تفتح نتائج هذه الدراسة آفاقا للباحثين لتناول موضوعات ذات علاقة، وتقديم رؤى مستقبلية من أجل النهوض بدور مراكز الأبحاث.
- قد تعد هذه الدراسة – في حدود علم الباحث– الأولى من نوعها التي يتم فيها استطلاع آراء النخبة السياسية حول مستوى الإفادة من نتائج دراسات مراكز الأبحاث في فلسطين.

مصطلحات الدراسة الإجرائية:

مستوى الإفادة: يعرفها الباحث **إجرائيا** بأنها:" مقدار المعرفة التي تحقق الأثر الإيجابي الذي ينعكس على صورة وجودة القرار السياسي بالاعتماد على نتائج دراسات مراكز الأبحاث، وهي صفة تدل على مدى توفير المعلومات المفيدة أو المثيرة للاهتمام، وتتحدد بدرجة إجابات أفراد العينة على الاستبانة في هذه الدراسة"

مراكز الأبحاث: يعرفها الباحث **إجرائيا** بأنها: "المؤسسات البحثية المتخصصة في الشأن الفلسطيني، مختلفة النشأة والمرجعية والتمويل، والتي هدفها إجراء البحوث والدراسات المتعلقة بالسياسات العامة، وتسليط الضوء على القضايا المتعلقة بالمصلحة العامة بالرصد والتحليل والتفسير".

تشكيل القرار السياسي: يعرفها الباحث إجرائيا بأنها: " عملية قيام من هم في موقع المسؤولية ومن تتوفر لهم أو فيهم القدرة على ذلك باختيار البديل الأمثل من بين عدة بدائل ذات العلاقة بمشكلة سياسية ما، بعد عدة تفاعلات وخطوات، مما ينعكس على تحقيق المصلحة العامة في إطار قانوني وفق أهداف النظام السياسي".

حدود الدراسة:

حد الموضوع: التعرف إلى مستوى وأوجه الإفادة من دراسات مراكز الأبحاث في تشكيل القرار السياسي الفلسطيني وسبل تحسينه.

الحد البشري: عينة من النخب السياسية (أصحاب المواقع التنظيمية المتقدمة)

الحد المؤسسي: المكاتب الحركية والوزارات.

الحد الزمني: تم تطبيق الشق الميداني من هذه الدراسة خلال شهر يونيو ٢٠٢٢.

الحد المكاني: المحافظات الجنوبية والشمالية بفلسطين (غزة، الضفة)

الخلفية النظرية للدراسة:

يعد البحث العلمي أسمى النشاطات التي يمارسها العقل البشري، باعتباره جهد منظم من الإنتاج الفكري الذي يهدف إلى صناعة الحياة وتحقيق التطور والتنمية، وقد ذهبت معظم الدول إلا الاهتمام بالبحث العلمي وتطبيقاته ومؤسساته وعلى رأسها لجامعات مراكز الأبحاث والدراسات سواء الحكومية منها أو الخاصة.

ولهذا أصبحت مراكز الأبحاث والدراسات ظاهرة عالمية، وفاعلاً أساسياً في عملية صنع وتشكيل القرار السياسي في الكثير من الدول، خاصة الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، وهذا ما أكدته دراسة برهم (٢٠٢٠)، ودراسة رشيد (٢٠١٦)، ودراسة مهدي (٢٠١٥)، ودراسة عمر (٢٠٢١)، ودراسة **Bedford & Hadar (2014)**

ويختلف الباحثون في تحديد البداية التاريخية لتأسيس مراكز الأبحاث والدراسات، فهناك من يحدد نشأتها الأولى في عام ١٨٣١م مع تأسيس المعهد الملكي للدراسات الدفاعية في بريطانيا، وهناك من يربط نشأتها بعام ١٨٨٤م مع تأسيس الجمعية الفابية البريطانية التي تعنى بدراسة التغيرات الاجتماعية، وبصرف النظر عن البداية التاريخية لنشوء هذه المراكز، إلا أنه مع مطلع القرن العشرين الماضي تصاعدت حركة تأسيسها، ففي الولايات المتحدة تم تأسيس معهد كارنيجي للسلام الدولي عام ١٩١٠م، ثم معهد بروكينغز عام ١٩١٦م، ومعهد هوفر عام ١٩١٨م، والمكتب الوطني لأبحاث الاقتصاد عام ١٩٢٠م، ومعهد غالوب عام ١٩٢٠م، ومؤسسة راند عام ١٩٤٥ بأشراف القوات الجوية الأمريكية، أما في بريطانيا فتم تأسيس المعهد الملكي للشؤون الدولية عام ١٩٢٠م، وفي فرنسا تم تأسيس المعهد الفرنسي للعلاقات الدولية، وفي ألمانيا تم تأسيس الأكاديمية الألمانية للسلام

عام ١٩٣١م، وقد استمرت حركة تأسيس هذه المراكز بالتصاعد حتى وصلت ذروتها في عام ١٩٩٦ بمعدل ١٥٠ مركز تم تأسيسها سنويا، وفي عام ٢٠١١ بينت إحصائية أمريكية لمراكز الأبحاث والدراسات أن عددها وصل إلى ٦٤٨٠ مركزا منها فقط ٥٪ في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. (برهم، ٢٠٢٠، ٢٨)

على مستوى الواقع العربي، زاد الاهتمام بدورها منذ بداية التسعينات، رغم أن أول مراكز أبحاث عربي تم إنشاؤه في عام ١٩٦٨م، وجاء بعده مركز دراسات الوحدة العربية في عام ١٩٧٥م. (ساحلي، ٢٠١٧، ٢٧٥) لكن الدور الذي اضطلعت به اختلف عما هو عليه الأمر في الدول الغربية، وذلك بسبب المعيقات والصعوبات التي تواجهها، ولأن الحكومات لم تعتمدها كشريك في صناعة وتشكيل القرار، وهو ما أكدته معظم الدراسات التي أجريت على البيئات العربية، مثل دراسة محمود (٢٠١٣)، ودراسة عبد الحي (٢٠١٢)، والتي اعتبرت أن دور مراكز الأبحاث باهتاً وغير فاعل في تشكيل القرار، ليس بسبب عجز إمكانياتها فقط، بل وبسبب السمة السياسية والقانونية السائدة في الدول العربية، حيث إن تقاليد العمل السياسي لا تعطي هذه المراكز دورها الفاعل، وتقييد عملها في حدود الشروط التي تحددها السلطات لممارسة نشاطها.

ولهذا أوصت أغلب الدراسات التي أجريت لتقويم أداء المراكز البحثية العربية وتقويم معايير العمل فيها بضرورة منح هذه المراكز الحرية في مجال البحث بعيداً عن المراقبة الحكومية، وزيادة نسبة الانفاق الحكومي على البحث العلمي، والتنسيق بين صناع القرار والمراكز البحثية أياً كانت مرجعيتها أو مصادر تمويل، ومن هذه الدراسات، دراسة معهد فلسطين للدراسات الاستراتيجية (٢٠١٦)، ودراسة المعهد العربي للبحوث والسياسات (٢٠٢١)، ودراسة مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية (٢٠١٩).

وعلى الرغم من غياب الإجماع على تحديد مفهوم مراكز الأبحاث والدراسات، إلا أن معظم الدراسات اعتبرته مرادفاً لمصطلح مراكز الفكر **Think tanks** والتي تشير إلى أنها مؤسسات تقوم بالدراسات الموجهة لصانعي القرار، وتتضمن توجيهات وتوصيات معينة حول القضايا المحلية والدولية، بهدف تمكينهم والمواطنين من صياغة سياسات حول قضايا السياسية العامة. (العالول، ٢٠١٦، ٧)

وتتنوع مراكز الأبحاث والدراسات تنوعاً واسعاً مع تعدد التخصصات في مختلف مجالات الحياة، وهذا التنوع يعتمد على طبيعة اختلاف المعايير والأسس التي صنفت في ضوئها، فقد تصنف وفق اتجاه العلاقة بين الإدارة العليا وعملية صنع القرار أو طبيعة التبعية الإدارية، وقد تصنف وفق معيار التمويل والمرجعية التابعة لهذه المراكز (حكومية، أكاديمية، خاصة)، وقد تصنف وفق الاتجاه السياسي أو الأيديولوجي أو الحزبي. (الخزندار والأسعد، ٢٠٢١)

وتقوم مراكز الأبحاث عادة بمجموعة من المهام التقليدية باعتبارها جسر يربط بين المجتمع والدولة والعلم، وتخدم المصالح العامة، وذلك من خلال: (بلخير ومحمود، ٢٠٢٠، ٢٢٠)، (**Pautz, 2010, 420**).

- إجراء البحوث والدراسات، وتقديم التحليلات المنهجية حول القضايا المستجدة التي تواجه السياسات العامة، ومن أمثلتها في فلسطين: المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية (مسارات)، والمركز الفلسطيني للدراسات الامنية والاستراتيجية في رام الله.
- دعم صناع القرار من خلال بلورة السياسات، وتوضيح الخيارات التي تجعل القرار السياسي مقبولا أو رشيدا (التفكير للحكومة)، ومن أمثلتها في فلسطين: دائرة العمل والتخطيط، ومركز الأبحاث التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية، والذي أسس في ٢٨ شباط ١٩٦٥م ببيروت.
- تقديم التفسيرات والتوجيهات لوسائل الإعلام حول السياسات العامة، وتقديم توضيحات للجمهور تتعلق بتلك السياسات، ومن أمثلتها في فلسطين: المركز الفلسطيني للتنمية والحريات الاعلامية (مدى) في رام الله، والمركز الفلسطيني للدراسات الاعلامية والتنموية، والمركز التخصصي للتوثيق والاعلام في الخليل.
- جسر الفجوة بين المعرفة والتطبيق، والمساعدة في إعداد الأجندات السياسية وتطوير الحياة المعرفية في الوسط العام، ومن أمثلتها في فلسطين: مركز القدس للدراسات والبحوث في جنين، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني التابع للهيئة العامة للاستعلامات، ومركز الأبحاث

والاستشارات القانونية في غزة، ومركز غزة للدراسات والاستراتيجيات.

- الكشف عن أولويات التنمية في المجتمع، والإرشاد إلى أسهل الطرق وأسرعها لتحقيقها من خلال استخدام الموارد المحلية، ومن أمثلتها في فلسطين: مركز معد للدراسات والبحوث والتنمية في نابلس، ومركز التنمية المجتمعة للدراسات والاعلام في الخليل.
- تدريب جيل من الباحثين والقيادات الفكرية والسياسية، وتقويم السياسات السابقة ووضعها في إطارها التاريخي والسياسي، ومن أمثلتها في فلسطين: مركز بال ثينك للدراسات الاستراتيجية في غزة، ومركز مركز نماء للدراسات والبحوث في جنين، والمعهد الفلسطيني للدراسات في طولكرم.

ومع تطور دور مراكز الأبحاث أصبحت تقوم بعض المراكز البحثية بمجموعة من المهام الحساسة، مثل الدبلوماسية الأكاديمية والمشاركة في المفاوضات حول أزمة سياسية معينة بشكل رسمي أو غير رسمي، أو مرافقة كبار المسؤولية أو الوفود الحكومية في زياراتهم الرسمية للدول، بالإضافة إلى ممارسة عمليات الباب الدوار بين الدبلوماسيين وبين الخبراء في هذه المراكز.

(Howard, 2008, 95)

وتتحدد مجالات الاهتمام العملية لمراكز الأبحاث وفقاً لطبيعة كل مركز، والقضية التي أنشئ من أجلها، وخصوصية نتائج البحوث التي تجريها، فمنها: مراكز بحوث أحداث الساعة، ومنها المتعلق بتطوير السياسات (الوطنية، الدولية) وتحليلها ومراجعتها، ومنها مراكز الاستشارات والتوعية، ومنها مراكز الدفاع القانونية والموضوعية.**(Bedford& Hadar, 2014, 69)** كما تمارس هذه المراكز دورها في تشكيل القرار السياسي ورسم السياسة العامة، لأنها تجري الدراسات والإحصاءات التي تكون أقرب إلى الواقع، وبالتالي تظهر نتائج هذه الدراسات خيارات عديدة تساعد صاحب القرار على اختيار الأفضل، كما تمثل هذه النتائج خزان معلوماتي حيوي لإجراء دراسات وبحوث أخرى سواء من قبل مؤسسات بحثية أخرى أو من قبل الجامعات. ورغم حساسية دور هذه المراكز وأهمية نتائج الدراسات التي تجريها، إلا أن مستوى الإفادة منها في الوطن العربي أو الاستناد عليها يكاد يكون متواضعاً مقارنة بالدول الغربية والقارة الأمريكية، وهو ما أكدته العديد من الدراسات، مثل دراسة بلخير ومحمود (٢٠٢٠)، ودراسة إسماعيل (٢٠٢١)، ونصار (٢٠١٩) العشاري والفائق (٢٠١٦)، والمعهد العربي للبحوث والدراسات (٢٠٢١)، وذلك بسبب كثرة التحديات الفنية والثقافية، ومن المشكلات الرئيسة التي تواجه قدرة المراكز على القيام بأدوارها، طبيعة الأوضاع السياسية والاجتماعية غير المستقرة، والتدخل الحكومي الصارخ في عمل تلك المراكز، والزامها في أغلب الأحيان بالتعبير عن فلسفة الدولة.

ومن الأسباب التي تعيق الإفادة من دراسات مراكز الأبحاث في تشكيل القرار السياسي، مشكلة التمويل من حيث ضعف الإنفاق الحكومي والقطاع الخاص على حد سواء في الاستثمار في البحث العلمي، الأمر الذي يحد من استمرارية عمل هذه المراكز أو التشكيك في نتائج دراستها، إضافة إلى الحد من حرية البحث والإبداع والتنقيب عن الحقائق والحلول بسبب الهيمنة والرقابة الحكومية، وكذلك الفجوة الكبيرة بين مراكز البحوث من ناحية، وصناع القرار السياسي من ناحية أخرى وذلك لاعتبارات ترتبط باختلاف دور متخذ القرار السياسي عن البحث، وهو ما أكدته العديد من الدراسات، مثل دراسة ساحلي (٢٠١٧)، ودراسة مركز البيان للدراسات والتخطيط (٢٠١٦).

ومن حيث المعيقات التي تعود للمراكز، فتتمثل في نقص الإمكانيات والقدرات التسويقية لنتائج الدراسات، والتي أصبحت تحصر دورها في نشر المعرفة فقط أو التوقع العلمي العمودي، وتتجاهل كيفية تأثير هذه النتائج وإيصالها إلى صناع القرار السياسي. (ساحلي،٢٠١٧، ٢٦٢)

ولأن عملية تشكيل القرار السياسي بطبيعتها تتعرض لضغوط خارجية وداخلية، وترتبط ارتباطاً وثيقاً بالبنية الثقافية والاجتماعية للمجتمع، وتتأثر بمراكز القوى مثل مؤسسات الدولة الرسمية (التشريعية، الرقابية)، والجماعات السياسية وجماعات الضغط والرأي العام، فإنها–في الأصل– يجب أن تستند إلى دراسة معمقة لكافة العوامل المؤثرة فيه، وهو أمر أستند في العصر الحديث إلى البحث العلمي ومجموعة من التوجهات النظرية المختلفة، أهمها:

- أن عملية تشكيل القرار السياسي، هي عملية اجتماعية يتم فيها اختيار مشكلة لتكون موضعا لقرار ما، ينتج عنها عدد محدود من البدائل، يتم اختيار أحدها لوضعه موضع التنفيذ والتطبيق، يعالج القضية بأقل الخسائر، ومن أشهر رواد هذا التوجه الأمريكي (ديفيد ايستون) الذي يعتبر

عملية صنع القرار السياسي تأتي من خلال تحويل المطالب السياسية إلى قرارات، وهو ما يُطلق عليه اصطلاحاً «التخصيص السلطوي للقيّم»، وهذه المطالب هي التي تُعبر عن جملة من التفاعلات السياسية والاجتماعية المعبرة عن حاجات ومصالح فئات وشرائح اجتماعية مختلفة. (أبو عامور، ١٩٨٨، ١١٢)

- أن القيادة السياسية هي محور القرار، ويركز هذا الاتجاه على طبيعة النخبة السياسية وقيمها، باعتبارها الأقدر على تحقيق المصلحة العامة، ويتحدد دورها في تحديد أهداف المجتمع وترتيبها تصاعديا حسب الأولوية، مع ضرورة عدم الخلط بين القائد السياسي (الفرد)، والقيادة السياسية (النخبة).
- أن عملية تشكيل القرار السياسي في أي دولة تتحدد من خلال الاتصال الخارجي بالدول الأخرى، وأنه كلما زادت عملية الاتصال ما بين الدول، اتجهت الدول إلى تحقيق مزيد من التكامل، ومن رواد هذا التوجه **Karl Deutsch** كارل دويتش، الذي اعتبر أن زيادة الأعباء على القيادة السياسية تحول دون اتخاذ القرار السياسي الأمثل مما يتطلب تدخل أطراف أخرى مثل مراكز الأبحاث. (ثابت، ٢٠٠٢، ١٠٢)

وأي كانت النظرية او التوجه في تشكيل القرار السياسي، فإنها عملية تتحدد مستوياتها بناء على نوع القضية أو المشكلة المراد اتخاذ قرار فيها، وطبيعة النظام السياسي ذاته، لكن في العادة ما تكون على مستويين: (القضايا العادية الروتينية، القضايا ذات المستوى عالي الأهمية)، وكلاهما يمر بمراحل ثلاثة، هي: المرحلة التمهيدية والتي يطلق عليها مرحلة التأمل والاستيعاب، ومرحلة التقييم ودراسة المعطيات وطرح البدائل، ومرحلة ما بعد القرار (مرحلة التنفيذ) والتي يتم فيها الإعلان عن القرار وتهيئة البيئة المناسبة لتمريره. (التكريتي، ٢٠٠٦، ١٣)

الطريقة والإجراءات الميدانية

منهج البحث: اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي، لملائمته موضوع وأهداف الدراسة، حيث يدرس المنهج الوصفي التحليلي ظاهرة أو حدثاً أو قضية موجودة حالياً يمكن الحصول منها على معلومات تجيب على تساؤلات البحث دون تدخل من الباحث فيها. (أبو حطب وصادق، ٢٠٠٥، ٨٠).

مجتمع البحث وعينته: تكون مجتمع البحث من جميع النخب السياسية (أصحاب المواقع التنظيمية المتقدمة في الأحزاب السياسية)، وكبار موظفي الوزارات (مدير دائرة فأعلى)

١. **العينة الاستطلاعية:** تكونت من (٣٠) مفردة من الجنسين تم اختيارهم بالطريقة العرضية بهدف التحقق من صلاحية الأدوات للتطبيق على أفراد العينة الفعلية، وذلك من خلال حساب صدقها وثباتها بالطرق الإحصائية الملائمة.

٢. **العينة الفعلية:** نظراً لطبيعة البحث، تم تقدير حجم العينة المبدأي من القانون:

(Bartlett, 2001, 114)

$$n_0 = \frac{z^2 pq}{e^2}$$

وحيث إن احتمال موافقة أفراد العينة على فقرات الاستبانة غير معروف في أي من الدراسات السابقة، فإننا نفترض أن قيمة p تساوي ٠.٥ وبالتالي تكون قيمة q تساوي ٠.٥. وباعتبار أن مقدار الخطأ في التقدير يساوي ٠.٠٥ فإن التقدير المبدئي لحجم العينة من كل المناطق يحسب كالتالي:

$$n_0 = \frac{(1.96)^2 (0.5)(0.5)}{(0.05)^2} \approx 385$$

ولأن عدد أفراد المجتمع غير محدد، فإنه من الممكن تقريب العينة إلى ما هو أقل، وعليه، قام الباحث بتصميم استبانة الكترونية باستخدام تقنية **(Microsoft forms)** لجمع البيانات، وبعد شهر من التطبيق تم استرداد (٢٣٤) استجابة إلكترونية، بنسبة استجابة ٦٠.٧٪. والجدول (١) يوضح وصفا لعينة البحث حسب بعض المتغيرات التصنيفية:

جدول (١): خصائص عينة البحث في ضوء بعض المتغيرات

المحافظة	المحافظات الجنوبية	المحافظات الشمالية	الكلي
العدد	١٣٣	١٠١	٢٣٤
النسبة المئوية	٥٦.٨٪	٤٣.٢٪	١٠٠٪

أداة البحث: بعد الاطلاع على الأطر النظرية والدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع البحث مثل دراسة عمر (٢٠٢١)، ودراسة الميزر (٢٠١٨)، قام الباحث بإعداد الاستبانة، تكونت من جزأين:

سنوات الانتماء	أقل من ١٠	١٠-٢٠ سنة	أكثر من ٢٠سنة	الكلي
العدد	٥٢	٧٢	**110**	٢٣٤
النسبة المئوية	٪٢٢.٢	٪٣٠.٨	**47.0%**	٪١٠٠

الأول: (٥) أسئلة مغلقة حول انطباعات أفراد العينة حول مراكز الأبحاث ودورها.

الثاني: (٤٠) فقرة موزعة على ثلاثة مجالات: (على مستوى مراحل تشكيل القرار، على مستوى رؤية ورسالة المراكز الوطنية، على مستوى الموضوعات التي تبحثها)، بالإضافة إلى سؤال مفتوح حول سبل تحسين مستوى الإفادة من دراسات مراكز الأبحاث في تشكيل القرار السياسي الفلسطيني.

وقد استخدم البحث مقياس ليكرت الخماسي **(Likert Scale)** المكون من خمس رتب تتراوح بين كبيرة جداً إلى ضعيفة جداً لتحديد الدرجة كما يظهر في جدول (٢):

جدول (٢): أوزان الخيارات في مقياس ليكرت الخماسي

التوافر	كبيرة جداً	كبيرة	متوسطة	ضعيفة	ضعيفة جدا
الدرجة	5	4	3	2	1

تم اعتماد الوسط الحسابي بحيث تشير الدرجة المنخفضة إلى تدني الموافقة على ما جاء في الفقرة من وجهة نظر أفراد العينة، بينما تدل الدرجات المرتفعة على ارتفاع درجة الموافقة، وتحدد درجة التقدير من خلال مدى تدريج ليكرت الخماسي هو **(4=1-5)** وطول الفترة **(0.8)** بوزن نسبي (١٦٪).

صدق الأداة:

أ. **صدق المحكمين (الظاهري):** عرض الباحث الاستبانة بصورتها الأولية على (٧) محكمين من الجامعات الفلسطينية، بهدف الحكم على مدى صلاحيتها لقياس ما صممت من أجله وانسجام اتجاهات فقراتها وترتيبها وملائمة طولها، والتأكد من وضوح وسلامة صياغتها وكفاية خياراتها. وقد استجاب الباحث للتعديلات التي اتفق عليها غالبية المحكمين (إضافة ٤ فقرات، وتعديل صياغة ٨ الفقرات)، واسترشد ببقية التعليقات، حتى أصبحت جاهزة للتطبيق في صورتها النهائية.

ب. صدق الاتساق الداخلي: تم التحقق من صدق الاتساق الداخلي من استجابات العينة الاستطلاعية، وحساب معامل ارتباط بيرسون **(Pearson's Correlation Coefficient)** لكل فقرة من فقرات الاستبانة. والجدول (٣) يوضح ذلك:

جدول (٣): معاملات ارتباط درجة كل فقرة من الاستبانة مع درجة المجال الذي تنتمي إليه

م	مستوى الدلالة	معامل الارتباط	م	مستوى الدلالة	معامل الارتباط	م	مستوى الدلالة	معامل الارتباط
الموضوعات التي تبحثها								
1	٠.٠٠٠	٠.٦٥٣٠	2	٠.٠٠٠٠	.662٠٠	3	٠.٠٠١٠	٠.٥٦٥٠
4	٠.٠٠٠	٠.٣٩٣٠	5	٠.٠٠٠٠	.780٠٠	6	٠.٠٠٠٠	٠.٧٥٤٠
7	٠.٠٠٠	٠.٨٧٥٠	8	٠.٠٠٠٠	٠.٧٦٩٠	9	٠.٠٠٠٠	٠.٧١٤٠

10	٠.٠٠٣٠	٠.٥١٨٠	11	.0200	.4220	12	0.0000	0.6130
رؤية ورسالة المراكز الوطنية								
1	0٠.٠٠٠	٠.٧٢٣٠	2	0٠.٠٠٠	٠.٥٩٨٠	3	0٠.٠٠٠	٦٢٩٠0.
4	0٠.٠٠٠	٠.٧٢٦٠	5	٠.٠٠٥٠	٠.٤٩٩٠	6	٠.٠٠٠٠	٠.٦٤٣٠
7	0٠.٠٠٠	٠.٦٩٤٠	8	٠.٠٠٠٠	٠.٧٣٩٠	9	0.0000	0.6320
10	0.0300	0.3960	11	0.0010	0.5960	12	0.0000	0.7040
13	0.0000	0.4406	14	0.0000	0.6210			
مراحل تشكيل القرار								
1	0٠.٠٠٠	٠.٦٦٠٠	2	٠.٠٠٠٠	٠.٦٦٦٠	3	٠.٠٠١٠	٠.٥٨٩٠
4	٠.٠٠٠٠	٠.٦٤٨٠	5	٠.٠٠٩٠	٠.٤٧٠٠	6	٠.٠٠٠٠	٠.٧٣٢٠
7	٠.٠٠٠٠	٠.٧٤١٠	8	٠.٠٠٠٠	.6300	9	٠.٠٠٠٠	.6810٠
10	0.0000	0.8180	11	0.0000	0.7550	12	0.0040	0.5140
13	٠.٠٠٠	0.6280	14	0.000	0.6100			

قيمة **r** الجدولية عند مستوى ٠.٠١ ودرجة حرية "٢٨" تساوي ٠.٤٦٣

يتضح من جدول (٣) أن هناك ارتباطاً دالاً إحصائياً عند مستوى دلالة **(0.01)** بين كل فقرة والدرجة الكلية للمجال الذي تنتمي إليه، مما يدلل على صدق الاتساق الداخلي لفقرات الاستبانتين.

ج. الصدق البنائي: تم حساب معامل الارتباط درجة الكلية كل مجال من مجالات الاستبانة مع الدرجة الكلية للجزء الذي تنتمي إليه وجدول (٤) يبين ذلك.

جدول (٤): ارتباط درجات مجالات الاستبانة مع الدرجة الكلية

م	المجالات	الدرجة الكلية للاستبانة	مراحل تشكيل القرار	رؤية ورسالة المراكز الوطنية	الموضوعات التي تبحثها
١	**الموضوعات التي تبحثها**	٧٨٥0.	**1**		
٢	**رؤية ورسالة المراكز الوطنية**	٨٨٢0.	٧١٢0.	**1**	

٣	**مراحل تشكيل القرار**	٨٧٥**0.**	٠١**0.7**	٧٧٢**0.**	**1**

قيمة **r** الجدولية عند مستوى ٠.٠١ ودرجة حرية "٢٨" تساوي ٠.٤٦٣

يوضح جدول (٤) معاملات الارتباط بين درجة كل محور من محاور الاستبانة مع الدرجة الكلية لفقرات الاستبانة والذي يبين أن معاملات الارتباط دالة عند مستوى دلالة (٠.٠١)، حيث إن القيمة الاحتمالية لكل محور أقل من (٠.٠١) وقيمة **r** المحسوبة أكبر من قيمة **r** الجدولية والتي تساوي (٠.٤٦٣).

ثبات فقرات الاستبانة Reliability:

١- طريقة التجزئة النصفية Split-Half Coefficient:

تم إيجاد معامل ارتباط بيرسون بين درجة الفقرات فردية الرتبة ودرجة الفقرات زوجية الرتبة لكل بعد, وقد تم تصحيح معاملات الارتباط باستخدام معامل ارتباط سبيرمان براون للتصحيح **(Spearman-Brown Coefficient)** حسب المعادلة: معامل الثبات = $\frac{2ر}{1+ر}$ حيث ر معامل الارتباط، والجدول (٥) يبين أن هناك معامل ثبات كبير نسبياً لفقرات الاستبانتين.

جدول (٥): قيم الثبات باستخدام التجزئة النصفية للاستبانة

م	أبعاد الاستبانة	عدد الفقرات	معامل الثبات قبل التعديل	معامل الثبات بعد التعديل	مستوى الدلالة
١	الموضوعات التي تبحثها	١٢	**0.739**	**0.850**	دال عند٠.٠١
٢	رؤية ورسالة المراكز الوطنية	١٤	**0.698**	**0.822**	دال عند٠.٠١
٣	مراحل تشكيل القرار	١٤	**0.544**	**0.704**	دال عند٠.٠١
	الدرجة الكلية	٤٠	**0.758**	**0.863**	دال عند٠.٠١

٢- طريقة كرونباخ ألفاCronbach's Alpha:

استخدم الباحث معامل كرونباخ ألفا لقياس ثبات الاستبانة كطريقة ثانية لقياس الثبات وقد أظهر جدول (٦) أن معاملات الثبات مرتفعة.

جدول (٦): معاملات الثبات لمجالات الاستبانة باستخدام معامل ألفا

م	مجالات الاستبانة	عدد الفقرات	قيمة ألفا	مستوى الدلالة
١	الموضوعات التي تبحثها	١٢	**0.885**	دال عند٠.٠١
٢	رؤية ورسالة المراكز الوطنية	١٤	**0.855**	دال عند٠.٠١
٣	مراحل تشكيل القرار	١٤	**0.779**	دال عند٠.٠١
	القيمة الكلية	٤٠	**0.927**	دال عند٠.٠١

المعالجات الإحصائية:

تم ترميز وإدخال البيانات إلى الحاسب الآلي حسب مقياس ليكرت الخماسي، ولتحديد طول فترة المقياس (الحدود الدنيا والعليا) المستعمل في مجالات البحث، والجدول (٧) يوضح أطوال الفترات.

جدول (٧): درجات التقدير لفقرات مجالات أداة البحث.

طول الخلية	الوزن النسبي	درجة التقدير
١-١.٨	من ٢٠ %إلى ٣٦٪	ضعيفة جداً
أكبر من ١.٨-٢.٦	أكبر من ٣٦.٠٪ إلى ٥٢٪	ضعيفة

أكبر من ٢.٦-٣.٤	أكبر من ٥٢.٠٪ إلى ٦٨٪	متوسطة
أكبر من ٣.٤-٤.٢	أكبر من ٦٨ %إلى ٨٤٪	كبيرة
أكبر من ٤.٢-٥	أكبر من ٨٤٪ إلى ١٠٠٪	كبيرة جداً

الإجابة عن تساؤلات البحث:

السؤال الأول: "ما انطباعات أفراد العينة حول مراكز الأبحاث ودورها؟

للإجابة عن هذا السؤال تم تفريغ بيانات الجزء الأول من الأداة، والمتمثلة في إجابة أفراد العينة على بعض الأسئلة الدالة على واقع وسياقات دور مراكز الأبحاث، والجدول (٨) يوضح ذلك:

جدول (٨): استجابات أفراد العينة على الأسئلة الخمس المغلقة

١- دور مراكز الأبحاث لا يتعدى دعم المشهد الثقافي والمعرفي للمجتمع		
	نعم	**لا**
التكرار	١٦٨	٦٦
النسبة	**٧١.٨%**	**٢٨.٢%**
٢- تتعاون مؤسستي مع بعض مراكز الأبحاث في انتاج الدراسات المتخصصة		
	نعم	**لا**
التكرار	٩١	١٤٣
النسبة	**٣٨.٩%**	**٦١.١%**

٣- أكثر مراكز الأبحاث انتشارا وفعالية في المجتمع، هي التابعة لـ			
	الحكومة	**الجامعات**	**القطاع الخاص والمدني**
التكرار	٤٤	٧٢	١١٨
النسبة	**١٨.٨%**	**٣٠.٧%**	**٥٠.٥%**

٤- يوجد تنسيق بين مراكز الأبحاث المختلفة وصناع القرار			
	نعم	**إلى حد ما**	**لا**
التكرار	٢٣	٧٨	١٣٣
النسبة	**٩.٨%**	**٣٣.٣%**	**٥٦.٨%**

٥- أكثر مجالات الدراسات التي تقوم بها المراكز البحثية					
	قضايا المرأة والمجتمع	**السياسية**	**الأمن**	**الاقتصاد**	**التربية والثقافة**
التكرار	٥٨	٩١	٤٦	٢١	١٨
النسبة	**٢٤.٨%**	**٣٨.٩%**	**١٩.٦%**	**٨.٩%**	**٧.٧%**

يتضح من جدول (٨) أن **٧١.٨%** من أفراد العينة يعتبرون أن دور مراكز الأبحاث لا يتعدى دعم المشهد الثقافي والمعرفي للمجتمع، وهو دليل على قصور هذا الدور في مجالات أخرى المساهمة في القرار السياسي أو توجيه الرأي العام حول القضايا السياسية، وهذا ما يتفق مع ما جاءت به العديد من الدراسات حول دور المراكز البحثية في الدول العربية، مثل دراسة ساحلي (٢٠١٧)، ودراسة عبد الحي (٢٠١٢)، وعمر (٢٠٢١). وأن **٦١.١%** من أفراد العينية لا يرون تعاونا بين المؤسسات الرسمية

ومراكز الأبحاث، وأن **٥٦.٨%** لا يلحظون تنسيقا بين مراكز الأبحاث، وصناع القرار، وهو ما يدل على قصور العلاقة بين صناع القرار مراكز الأبحاث، وكذلك تراجع الدعم الحكومي أو المؤسسي للبحث العلمي، وهو ما أكدته دراسة إسماعيل (٢٠١٦)، ودراسة بلخير ومحمود (٢٠٢٠)، وسعد الله (٢٠٢١).

أن ٥٠.٥% من أفراد العينة يعتبرون أن أكثر مراكز الأبحاث انتشارا وفعالية في المجتمع، هي التابعة للقطاع الخاص والمدني، وقد يعزى السبب في ذلك إلى طبيعة الحياة السياسية للمجتمع الفلسطيني والتي تعاني من التجاذبات والانقسام، الأمر الذي يسبب تراجع الدور الحكومي أو الجامعي في هذا الجانب، وهذا ما أكدته دراسة نصار (٢٠١٩).

أكثر مجالات الدراسات التي تقوم بها المراكز البحثية من وجهة نظر أفراد العينة هي القضايا المتعلقة بالمرأة والمجتمع وذلك بنسبة ٢٤.٨٪، وقد يعزى السبب في ذلك إلى أن مثل هذه الدراسات قد تلقى ممولين أجانب، كما أن الحكومات لا تفرض عليها قيودا صارمة، وهذا ما أكدته دراسة عبد الحي (٢٠١٢)، ودراسة المعهد العربي للبحوث والدراسات (٢٠٢١).

السؤال الثاني: " ما درجة تقدير عينة من النخبة السياسية لمستوى الإفادة من دراسات مراكز الأبحاث في تشكيل القرار السياسي الفلسطيني؟

وللإجابة عن هذا التساؤل تم استخدام المتوسط الحسابي والانحراف المعياري، والوزن النسبي والترتيب، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول (٩): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لجميع مجالات الاستبانة

المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمةT	قيمة المعنوية	الترتيب
الموضوعات التي تبحثها	٢.٩٨٠	.62600	.6٥٩%	٠.8340	٠.٠٠٠	١
رؤية ورسالة المراكز الوطنية	٢.٧١١	.66900	%54.2	٠.٦٠٣٦	٠.٠٠٠	٢
مراحل تشكيل القرار	٢.٥٧٠	.52200	%51.4	.54812٠	0.000	3
الدرجة الكلية	**٢.٧٥٢**	**.47500**	**٥٥.٠%**	٠.٧٤٩٧	٠.٠٠٠	

يتضح من جدول (٩) أن درجة تقدير أفراد العينة لمستوى الإفادة من دراسات مراكز الأبحاث في تشكيل القرار السياسي الفلسطيني كانت متوسطة وبوزن نسبي (**٥٥.٠%**) وقد يعزى السبب في ذلك إلى مجموعة التحديات التي تواجه مراكز الأبحاث من حيث العلاقة مع صناع القرار وطبيعة الحياة السياسية والرقابة الحكومية، أو من حيث قلة الإمكانيات المادية، أو ضعف قدرة المراكز في إيصال نتائج دراساتهم لذوي الاختصاص لاعتبارات مالية أو بشرية، وتتفق هذه النتيجة مع معظم الدراسات السابقة، خاصة المتعلقة بتقويم دور مراكز الأبحاث والفكر في المنطقة العربية، مثل دراسة المعهد العربي للبحوث والدراسات (٢٠٢١)، عمر (٢٠٢١)، ودراسة عساف (٢٠١٨)، وإسماعيل (٢٠١٦)، والتي اعتبرت أن مراكز الأبحاث لم يرق إلى مستوى الشراكة مع صناع القرار.

وقد جاء مجال (الموضوعات التي تبحثها) في المرتبة الأولى بوزن نسبي (**٥٩.٦%**) وبدرجة تقدير متوسطة وجاء مجال (مستوى مراحل تشكيل القرار) في المرتبة الأخيرة عند وزن نسبي (**51.4%**) وبدرجة تقدير متوسطة أقرب إلى الضعيفة وقد يعزى السبب في أن جاء مجال (الموضوعات التي تبحثها) في المرتبة الأولى رغم تراجع درجة التقدير إلى أن أغلب الموضوعات التي تبحثها لا تتعارض مع توجهات الحكومة، إضافة إلى التباين في أصل نشأة هذه المراكز، وفي مرجعيتها وتعدد الاهتمامات والقضايا التي تبحث فيها نتيجة للوضع السياسي القائم. وقد يكون لتقاليد العمل السياسي في المجتمع الفلسطيني وطبيعة الحريات المقيدة نتيجة للانقسام تأثير على تقدير هذا المجال ليكون في المرتبة الأولى، وهذه النتيجة تتفق مع ما أشارت إليه دراسة عبد الحي (٢٠١٢)، ودراسة معهد فلسطين للدراسات الاستراتيجية (٢٠١٦)، التي اعتبرت أن أغلب موضوعات مراكز الأبحاث تأتي متوافقة مع توجهات الحكومات، ولا تتعدى أن تقدم إرشادات ذات صلة بالتنمية.

وقد يعزى السبب في أن جاء مجال (مراحل تشكيل القرار) في المرتبة الأخيرة إلى القيود التي تفرضها الحكومة على إجراء بعض الدراسات المتصلة بالقرار السياسي، حيث يلزم تصريح رسمي من وزارة الداخلية لإجرائها، الأمر الذي يقيد حرية المراكز في بحث الموضوعات الحساسة خاصة المفسرة للحراك السياسي أو المؤثرة في الرأي العام أو تحليل القرار السياسي أو تشكيله، وتتفق هذه النتيجة مع ما أثبتته دراسة عمر (٢٠٢١)، ودراسة مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية (٢٠١٩)، وساحلي (٢٠١٧)، ويختلف مع نتيجة دراسة **Howard** (٢٠٠٨)، ودراسة برهم (٢٠٢٠)، والعالول (٢٠١٦) ودراسة **Pautz** (٢٠١٠) وذلك لاختلاف بيئة البحث حيث إنها درست أدوار مراكز الأبحاث في أمريكا وإسرائيل وبريطانيا، حيث اعتبرت هذه الدراسات أن مراكز الأبحاث في الدول المذكورة تسهم في كافة مراحل تشكيل القرار السياسي.

المجال الأول: مستوى الموضوعات التي تبحثها

جدول (٩) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي لفقرات مجال (الموضوعات التي تبحثها)

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الترتيب
١	فعالية الأحزاب السياسية وأدوارها.	٣.٥٠	١.١٣٦	٧٠.٠	**3**
٢	اتجاهات الأفراد حول قضية معينة (الرأي العام المحلي).	٣.٢٣	٠.٩٥١٢	**64.6**	**6**
٣	علاقة الفرد بالدولة (النظام السياسي).	٣.٥٦	٠.٨٢١١	**71.2**	**2**
٤	تقديم التفسيرات حول المستجدات السياسية العامة.	٣.٢٤	٠.٧١١٠	**64.8**	**5**
٥	حشد التأييد الدولي تجاه قضية محلية (الرأي العام العالمي).	٣.١٩	١.٠١٢	٨.٣٦	٧
٦	مشروعية القوانين وتأثيراتها الداخلية (مثل: النظام الانتخابي).	٢.٤١	٠.٩٨١	**48.2**	**11**
٧	تحليل البيانات والتقارير الرسمية.	٣.٣٢	١.١٢٠	**66.4**	**4**
٨	مركز الدولة في النظام الدولي (الوضع السياسي الدولي).	٢.٣٤	١.١٨٨	**46.8**	**12**
٩	علاقة القرار السياسي بالوضع الاقتصادي والاجتماعي.	٣.٦٣	٠.٩٨١	٧٢.٦	**1**
١٠	تطور المقاومة والعقيدة العسكرية.	٣.٠٢	**.861٠**	**60.4**	**8**
١١	تشخيص الأزمات المحلية وانعكاساتها.	٢.٨٦	**.980٠**	**57.2**	**9**
١٢	تقدير موقف طارئ من الحين للآخر.	٢.٧٦	١.٢٤٠	**55.2**	**10**
	الدرجة الكلية	٢.٩٨	**.626٠**	**.6٥٩**	

يتضح من جدول (٩) أن تقديرات هذا المجال من وجهة نظر أفراد العينة تراوحت بين (٧٢.٦٪ – **46.8%**) وبدرجات بين ضعيفة وكبيرة، وقد جاءت أعلى الفقرات، الفقرة (٩) " علاقة القرار السياسي بالوضع الاقتصادي والاجتماعي." وقد يعزى السبب في ذلك إلى أن الواقع السياسي الفلسطيني ينعكس بكل مشكلاته على الوضع الاقتصادي والاجتماعي على المدي القريب أو البعيد، وذلك لضعف استقلالية هذا القرار وارتباطه بالمتغيرات الداخلية والخارجية خاصة مع الاحتلال الإسرائيلي، إضافة إلى أن الانقسام السياسي هو حديث الشارع، وأكثر القضايا حساسية في المجتمع، وهو ما أكدته دراسة نصار (٢٠١٩)، ودراسة معهد فلسطين للدراسات الاستراتيجية (٢٠١٦).

في حين كانت أدنى الفقرات، الفقرة (٨) " مركز الدولة في النظام الدولي (الوضع السياسي الدولي)." حيث جاءت في المرتبة الأخيرة، وقد يعزى السبب في ذلك إلى الانشغال بالشأن السياسي الداخلي وانعكاساته على الحياة الاجتماعية للناس، كما أن الوضع السياسي المحلي غالبا ما يكون أكثر اهتماما من الدولي، وهو ما يختلف مع دراسة برهم (٢٠٢٠)، والعالول (٢٠١٦) التي اعتبرت أن مراكز الأبحاث الأمريكية لا تفرق في دراسة القرار السياسي

الداخلي أو الخارجي، وقد يكون هناك فصل في مهام بعض المراكز (تخصصية)

جدول (١٠) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي لفقرات المجال الثاني

المجال الثاني: رؤية ورسالة المراكز الوطنية

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الترتيب
١	تسهم في ضمان الحد الأدنى من المساندة الشعبية للقرار السياسي.	٢.٣٤	٣١٠.٠	٤٦.٨	**11**
٢	تحدد الدراسات جماعات المصالح الأكثر تأثيراً في الرأي العام.	٢.٧٩	**.393٠**	٥٥.٨	**9**
٣	تعتمد على قواعد علم المستقبل في الاستشعار المبكر للمشكلات السياسية.	١.١٩	٩٠٠.٠	٢٣.٨	**14**
٤	تساعد في تصنيف المطالب السياسية وتحديد أهميتها.	٢.٣٠	١.٠١٢	٤٦.٠	١٢
٥	تسهم في تحديد الآثار التي أحدثتها القرارات السياسية على الجبهة الداخلية.	٣.٣٧	**.418٠**	٦٧.٤	**2**
٦	تواكب مجريات الأحداث من خلال تقديم رؤى حول الوضع السياسية العام.	٢.٩٠	١.٠١٨	٤١.٨	١٣
٧	تعرف المشكلة السياسية التي تحتاج لقرار تعريفاً دقيقاً.	٣.٢٤	٠.٩٧١	٦٤.٨	**3**
٨	توفر البيانات الضرورية بصورة صحيحة(من مصادرها الموثوقة).	٢.٨٥	٠.٥٤١	٥٧.٠	**8**
٩	تقديم تحليلاً للبدائل المقترحة(السلبيات والإيجابيات) للمساعدة في ترجيح القرار الرشيد.	٢.٦٤	٦٤١.٠	٥٢.٨	**10**
١٠	تقدم حلولاً للآثار الجانبية السالبة التي قد تحدث نتيجة للقرار السياسي.	٢.٨٤	٥٢١.٠	٥٦.٨	**7**
١١	تساعد دراسات المراكز البحثية في تحديد التحديات التي يتعرض لها النظام السياسي (الاجتماعية، الاقتصادية).	٣.٦٥	١.١١٠	٧٣.٠	**1**
١٢	تساعد في تحديد التحديات الخارجية المتعلقة بتشكيل القرار السياسي.	٢.٩٤	٠.٨٣١	٥٨.٨	**4**
١٣	تساعد في توجيه الأحزاب السياسية نحو أهداف التنمية الشاملة للمجتمع.	٢.٨٦	٠.٤٣١	٥٧.٢	**6**
١٤	تقدم تفسيرات حول القرار السياسي لوسائل الإعلام والجمهور.	٢.٨٨	٤٥١.٠	٥٧.٦	**5**
	الدرجة الكلية	٢.٧١	**.6690**	٥٤.٢	

يتضح من جدول (١٠) أن تقديرات أفراد العينة لهذا المجال تراوحت بين (٧٣.٠٪ – ٢٣.٨٪) وبدرجات بين ضعيفة جدا وكبيرة، وقد جاءت أعلى الفقرات، الفقرة (١١) " تساعد دراسات المراكز البحثية في تحديد التحديات التي يتعرض لها النظام السياسي (الاجتماعية،

الاقتصادية)." وهو ما يتوافق منطقيا مع إجابات أفراد العينة على المجال السابق، وقد يعزى السبب في ذلك إلى أن تحديد مثل هذه التحديات يوضح ملامح القرار السياسي ومدى تأثيره على النظام العام، حيث إن بعض القرارات السياسية تحتاج إلى من يحدد تأثيراتها ومداها. وهذا ما يتفق مع ما أشارت إليه دراسة ساحلي (٢٠١٧)، وعساف (٢٠١٨)، ومحمود (٢٠١٣)، ويختلف مع دراسة رشيد (٢٠١٦) التي اعتبرت أن القرار السياسي يتحدد بناء على توجيهات مراكز الأبحاث وليس العكس.

في حين كانت أدنى الفقرات، الفقرة (٣) " تعتمد على قواعد علم المستقبل في الاستشعار المبكر للمشكلات السياسية." حيث جاءت في المرتبة الأخيرة، وقد يعزى السبب في ذلك إلى ضعف إمكانيات العاملين في هذه المراكز، وقلة معرفتهم بهذا النوع من العلوم، حيث إن أغلب الدراسات التي تقوم بها مراكز الأبحاث هذه دارسات إحصائية ولقياس الواقع، وهذا ما أكدته دراسة عبد الحي (٢٠١٢)، ودراسة عساف (٢٠١٨)، ودراسة بلخير ومحمود (٢٠٢٠)، وتختلف مع دراسة مهدي (٢٠١٥)، ودراسة **Bedford & Hadar (2014)** التي اعتبرت أن أصل الأبحاث التي تقوم بها مراكز الأبحاث الأمريكية تقوم على علوم المستقبل والاستشراف.

المجال الثالث: مراحل تشكيل القرار

جدول (١١) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي لفقرات المجال الثالث

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الترتيب
١	تقدم الإرشادات والاستشارات حول المستجدات السياسية.	٢.٣١	.040١	46.2	10
٢	تقدم تقويماً مستمراً للبرامج الحكومية.	٣.٢٨	.826٠	65.6	3
٣	تسهم في مراجعة وتنقيح التقارير الخاصة التي تعدها القيادات العليا والأحزاب السياسية.	٢.٩٩	.376١	59.8	4
٤	تجري استطلاعات للرأي العام المحلي حول القرارات قبل أو بعد صدورها.	٢.٣٩	.253١	47.8	9
٥	توفر قواعد بيانات بمعايير بسيطة كأساس لمساعدة صناع القرار على تحديد البدائل.	٣.٥٢	.786٠	.4٠7	1
٦	توفر مقاييس أداء واستبانات عامة لاستخدامها في تشخيص الواقع السياسي .	٢.٨٩	.009١	57.8	5
٧	تقدم مؤشرات علمية وعملية كمعيار للحكم على جودة القرار السياسي.	٢.٨٣	.102١	56.6	6
٨	تسهم في توليد أفكار وخيارات مبتكرة في السياسة الداخلية والخارجية.	٢.٨٢	.020١	56.4	7
٩	تسهم في تثقيف المواطنين حول دورهم في تشكيل القرار السياسي.	١.٥٦	.908٠	٣١.٢	14
١٠	تمثل بعض الدراسات برامجاً أو خططاً إرشادية للحكومة أو المجلس التشريعي.	١.٦١	.791٠	32.2	13
١١	تمثل بعض الدراسات تعبئة فكرية(جماهيرية) لتأثير أو رفض قرارات بعينها.	١.٧٨	.888٠	35.6	12

١٢	تمثل بعض الدراسات دليلاً إرشادياً لتنظيم العلاقات بين هيئات الدولة.	٢.٤٢	.983٠	48.4	8
١٣	تمثل بعض الدراسات تقييماً لأنشطة الدولة أو الحكومة في مجالات متعددة.	١.٩٢	.162١	38.4	11
١٤	تمثل بعض الدراسات استشارات متصلة للدولة بشكل منتظم.	٣.٣٩	.280١	67.8	2
	الدرجة الكلية	٢.٥٧	.522٠	51.4	

يتضح من جدول (١١) أن تقديرات أفراد العينة لهذا المجال تراوحت بين (**40.7%** – ٣١.٢٪) وبدرجات بين ضعيفة جدا وكبيرة، وقد جاءت أعلى الفقرات، الفقرة (٥) " توفر قواعد بيانات بمعايير بسيطة كأساس لمساعدة صناع القرار على تحديد البدائل." وقد يعزى السبب في توفر البيانات إلى تعدد مراكز الأبحاث، وكثرة انتاجها البحثي، ويعزى السبب في المعايير البسيطة إلى حداثة نشوء هذه المراكز من ناحية، ولفقر مكتباتها بالمراجع الحديثة، وفي هذا الجانب تؤكد العديد من الدراسات مثل دراسة محمود (٢٠١٣)، ودراسة عساف (٢٠١٨)، ودراسة الحمد (٢٠٠٥) على أن توفير البيانات من قبل مراكز الأبحاث يكون من خلال تنظيم ورش العمل والمؤتمرات، والدراسات التي تعالج مشكلة ما، وذلك بناء على تكليف من مؤسسات أخرى أو جهات مانحة في الغالب، وقد لا تنشر نتائج هذه الدراسات.

في حين كانت أدنى الفقرات، الفقرة (٩) " تسهم في تثقيف المواطنين حول دورهم في تشكيل القرار السياسي." حيث جاءت في المرتبة الأخيرة، وقد يعزى السبب في ذلك إلى أدوار مراكز الأبحاث لا تزال خاضعة لعدة اعتبارات، منها: موافقة متطلبات الممول في كيفية طرح الموضوع محل البحث، أو الترويج لأيدولوجيا معينة أو لسياسة ما، وهو ما أكدته دراسة محمود (٢٠١٣)، ودراسة نصار (٢٠١٩) والتي اعتبرت أنه قلما يكون التخطيط في مراكز الأبحاث مستندا إلى رؤية تتعلق باحتياجات المجتمع أو تثقيف المواطنين.

السؤال الثالث:

هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α≤٠.٠٥) بين متوسطات درجات تقدير أفراد العينة لمستوى الإفادة من دراسات مراكز الأبحاث في تشكيل القرار السياسي الفلسطيني تعزى للمتغيرات: (المحافظة، سنوات الانتماء التنظيمي)؟ وللإجابة عن هذا التساؤل تم التحقق من الفرضيات التالية:

الأولى: توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α≤٠.٠٥) بين متوسطات درجات تقدير أفراد العينة لمستوى الإفادة من دراسات مراكز الأبحاث في تشكيل القرار السياسي الفلسطيني تعزى لمتغير المحافظة (الجنوبية، الشمالية). وذلك باستخدام اختبار **T**لعينتين مستقلتين، وجدول (١٢) يوضح ذلك:

جدول (١٢) اختبارT بين متوسطات درجات تقدير أفراد العينة تبعا لمتغير المحافظة

المجال	المحافظات	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "T"	القيمة الاحتمالية(Sig)	مستوى
الموضوعات التي تبحثها	الشمالية	١٠١	**٢.571**	**٠.504**	٠.٠٠٨	**٠.612**	غير دال إحصائياً
	الجنوبية	١٣٣	**٢.572**	**٠.536**			
رؤية ورسالة المراكز الوطنية	الشمالية	١٠١	**٢.763**	**٠.681**	١.٠٨٣	**٠.288**	غير دال إحصائياً
	الجنوبية	١٣٣	**٢.671**	**٠.660**			
مراحل تشكيل القرار	الشمالية	١٠١	**٢.972**	**٠.568**	**1.308**	**٠.143**	غير دال إحصائياً
	الجنوبية	١٣٣	**٣.080**	٠.٦٦٦			
الدرجة الكلية	الشمالية	١٠١	**٢.758**	**٠.453**		**٠.430**	

	الجنوبية	١٣٣	**٢.759**	**٠.492**	**٠.088**		غير دال إحصائياً

قيمة **t** الجدولية عند درجات حرية (٢٣٣) وعند مستوى دلالة ٠.٠٥ تساوي ١.٦٥

من النتائج الموضحة في جدول (١٢) تبين أن القيمة الاحتمالية **(Sig.)** المقابلة لاختبار" **T**– لعينتين مستقلتين " لجميع المجالات أكبر من مستوى الدلالة **0.05**، وبذلك نستنتج أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات تقدير أفراد عينة البحث تُعزى إلى متغير المحافظة، وقد يعزى السبب في ذلك إلى تشابه الظروف السياسية والمسوغات القانونية في المحافظات الشمالية والجنوبية، إضافة إلى أن البيئتين تتشابهان في نظرتهم لدور البحث العلمي في تنظيم الحياة السياسية، فكلا البيئتين عازفتين عن تمويل البحث العلمي لضيق اليد أحيانا ولظروف سياسية واجتماعية أحيانا أخرى. وتتفق هذه النتيجة مع ما أثبتته دراسة عساف (٢٠١٨)، ودراسة عبد الحي (٢٠١٢) من حيث اختلاف المناطق.

الثانية: توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq$٠.٠٥) بين متوسطات درجات تقدير أفراد العينة لمستوى الإفادة من دراسات مراكز الأبحاث في تشكيل القرار السياسي الفلسطيني تعزى لمتغير سنوات الانتماء التنظيمي، وذلك باستخدام اختبار تحليل التباين الأحادي (**One Way ANOVA**)، والجدول (١٣) يبين النتائج:

جدول (١٣) تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) تبعا لمتغير سنوات الانتماء التنظيمي

المجال	المصدر	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	القيمة الاحتمالية	مستوى الدلالة
الموضوعات التي تبحثها	بين المجموعات	٣.٥٨٢	٢	**١.791**	٦.٩٠٢	**٠.001**	دالة إحصائيا
	داخل المجموعات	٥٩.٩٣٤	٢٣١	**0.259**			
	المجموع	٦٣.٥١٥	٢٣٣				
رؤية ورسالة المراكز الوطنية	بين المجموعات	٨٤٤٠.	٢	**٠.422**	**٠.941**	**.392٠**	غير دالة إحصائياً
	داخل المجموعات	١٠٣.٦٥٨	٢٣١	**٠.449**			
	المجموع	١٠٤.٥٠٢	٢٣٣				
مراحل تشكيل القرار	بين المجموعات	٤.٤١١	٢	**٢.206**	**٥.847**	**٠.003**	دالة إحصائياً
	داخل المجموعات	٨٧.١٣٥	٢٣١	**0.377**			
	المجموع	٩١.٤٥٦	٢٣٣				
الدرجة الكلية	بين المجموعات	**٢.593**	٢	١.٢٩٦	٥.٩٨٣	٠.٠٠٣	دالة إحصائياً
	داخل المجموعات	٥٠.٠٥٧	٢٣١	٠.٢١٧			
	المجموع	٥٢.٦٥٠	٢٣٣				

قيمة **T**الجدولية عند درجات حرية (٢، ٢٣٣) ومستوى دلالة (٠.٠١) تساوي ٤.٦٩

يتضح من جدول (١٣) أن قيمة "ف" المحسوبة أكبر من قيمة "ف" الجدولية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq$ ٠.٠٥) في مجالي (الموضوعات التي تبحثها، رؤية ورسالة المراكز الوطنية)، والدرجة الكلية، أي أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير سنوات الانتماء التنظيمي. ولمعرفة اتجاه الفروق تم استخدام اختبار شيفيه البعدي كما في جدول (١٤)

جدول (١٤): نتائج اختبار شيفيه Scheffe Test للتعرف على اتجاه الفروق ودلالتها في مجال (مستوى الموضوعات التي تبحثها)

سنوات الانتماء	أقل من ١٠سنوات	من ١٠-٢٠سنوات	أكثر من ٢٠سنة
أقل من ٥سنوات	–		
من٥-١٠ سنوات	*٠.٢٧	–	
١٠سنوات فأكثر	*٠.٣٠	**٠.030**	–

نلاحظ من جدول (١٤) وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين (أقل من ١٠سنوات) و(أكثر من ٢٠سنة) لصالح (أكثر من ٢٠سنة)، بالإضافة إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين (أكثر من ٢٠سنة ومن ١٠-٢٠ سنة).

جدول (١٥): نتائج اختبار شيفيهScheffe Test للتعرف على اتجاه الفروق ودلالتها في مجال (رؤية ورسالة المراكز الوطنية)

سنوات الانتماء	أقل من ١٠سنوات	من ١٠-٢٠سنوات	أكثر من ٢٠سنة
أقل من ٥سنوات	–		
من٥-١٠سنوات	**٠.270**	–	
١٠ سنوات فأكثر	***0.35**	**٠.070**	–

نلاحظ من الجدول (١٥) وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين (أقل من ١٠ سنوات) و(أكثر من ٢٠سنة) لصالح (أكثر من ٢٠سنة)، بالإضافة إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين (أقل من ١٠ سنوات) و(من ١٠-٢٠ سنة).

يتبين من اختبار شيفيه**Scheffe Test** أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq$ ٠.٠٥) بين متوسطات درجات تقدير أفراد عينة البحث لمستوى الإفادة من دراسات مراكز الأبحاث في تشكيل القرار السياسي الفلسطيني تعزى لمتغير سنوات الانتماء التنظيمي، لصالح (أكثر من ٢٠سنة)، وقد يعزى السبب في ذلك إلى أن فئة (أكثر من ٢٠ سنة) أكثر قدرة على تحديد الفروقات في أدوار مراكز الأبحاث، والمقارنة بين مستويات الاستفادة من نتائج دراساتها على مدار سنوات تطورها، خاصة وأن مراكز الأبحاث في فلسطين تعد من المراكز حديثة النشأة. وتتفق هذه النتيجة مع ما أثبتته دراسة عبد الحي (٢٠١٣) من حيث سنوات العمل.

السؤال الرابع:

ما سبل تحسين مستوى الإفادة من دراسات مراكز الأبحاث في تشكيل القرار السياسي الفلسطيني؟

بعد حصر إجابات من استجاب للسؤال المفتوح، تم تحديد سبل تحسين الاستفادة من دراسات مراكز الأبحاث في تشكيل القرار السياسي فيما يتضمنه الجدول (١٦)، مرتبة تنازليا حسب تكرار المضمون.

م	المقترح	التكرار	النسبة
١.	تضمين ميزانيات الوزارات ومؤسسات الدولة بنودا خاصة بتمويل مراكز أبحاث معتمدة لديها لإجراء دراسات تخدم نشاطها وتجود أدائها.	١٣١	٥٦.٠٪
٢.	التنسيق بين مراكز الأبحاث والحكومة (متخذي القرار فيها) بما يوفر البدائل حول القرار السياسي محل التشكيل.	١١٢	٤٧.٨٪

٣.	على مراكز الأبحاث الإعلان من خلال مؤتمرات أو ورش عمل أو أيام دراسية عن نتائج الدراسات التي توصلت إليها بحضور مندوبين عن الحكومة والأحزاب السياسية.	١٠٥	٤٤.٨٪
٤.	تشكيل لجنة حكومية مكونة من مندوبين عن كافة الوزارات لتدارس نتائج الدراسات التي تقوم بها المراكز بصورة دورية، يحق لها الاستفسار من المراكز حول آليات العمل أو طلب التأكد من النتائج	٩١	٣٨.٩٪
٥.	تشديد الرقابة على مراكز الأبحاث من حيث استقطابها للباحثين الأكفاء (ذوي الخبرة) والمتخصصين في موضوع الدراسة محل البحث.	٨٤	٣٥.٩٪
٦.	على مراكز الأبحاث التنسيق مع وسائل الإعلام المختلفة بهدف تغطية أنشطتها، ونشر نتائج الدراسات واستطلاعات الرأي.	٧٧	٣٢.٩٪
٧.	منح مراكز الأبحاث هامشا من الحرية والاستقلالية في دراسة الموضوعات الشائكة بعيدا عن الإجراءات الروتينية أو المساءلة التي تقيد العمل، وتمكينها من المعلومات التي تخدمها وفق القانون	٦١	٢٦.٠٦٪
٨.	تشديد الرقابة على الهياكل التنظيمية للمراكز البحثية المعتمدة بما يضمن التنسيق مع مراكز عربية وإقليمية ذات الاهتمام المشترك	٥٤	٢٣.٠٧٪
٩.	ضرورة المشاركة بين المراكز والحكومة في وضع خريطة بحثية مرتبطة باحتياجات المجتمع بعيدا عن رغبات الممولين أو التوجهات الحزبية، وذلك كمؤشر للاستفادة من نتائجها.	٤٦	١٩.٦٪
١٠.	التنسيق بين الجامعات ومراكز الأبحاث خاصة في مجال الدراسات العليا وعمادات البحث العلمي فيها.	٣٩	١٦.٦٪
١١.	التوجه الحكومي نحو منح التراخيص للمراكز المتخصصة (تخصيص مجال المركز)	٢٨	١١.٦٪

الخلاصة والاستنتاجات:

من خلال النتائج، يمكن استخلاص أن مراكز الأبحاث في فلسطين تعمل في إطار بيئة ضاغطة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، وذلك بسبب الثقافة السائدة والانقسام السياسي الأمر الذي جعل مستوى الإفادة من نتائج دراساتها محدودا لا يرقى لمستوى التأثير أو العلاقة المنتظمة مع صناع القرار، كما أنه لا توجد أي مؤشرات دالة على أن صناع القرار يسترشدون بمخرجات مراكز البحوث في المجال السياسي، إضافة إلى أن الإنتاج البحثي لأغلب المراكز يغلب عليه الطابع الاجتماعي والحقوقي وفق رغبات الممولين الذين أجبرت المدارس للبحث عنهم في ظل تراجع دور الدولة في دعم البحث العلمي بصورة عامة.

وعليه يمكن استنتاج أن من أهم معوقات الاستفادة من نتائج دراسات مراكز الأبحاث، يتمثل في ضعف الثقة بين صناع القرار والمراكز بسبب أجنبية التمويل غالبا، إضافة إلى تعقد الوضع السياسي الفلسطيني وارتباطه بمتغيرات متعددة داخليا وخارجيا، وغياب الفكر الاستشرافي الداعم للبحث العلمي عن فكر المؤسسة الرسمية.

التوصيات:

على ضوء النتائج، يوصي الباحث بما يلي:

١- البحث عن مصادر تمويل ذاتية (حكومية أو بالشراكة مع القطاع الخاص) لدعم الدراسات التي تخدم القرار السياسي أو التي توضح البدائل الممكنة لترشيده.

٢- دعوة الأحزاب السياسية والوزارات الحكومية لتفعيل وحدة (الدراسات والبحوث) فيها لهدف جمع نتائج دراسات المراكز البحثية، وتفسيرها قبل اتخاذ أي قرار سياسي.
٣- التقدم بتصور لمركز تميز بحثي استشرافي يتبع الحكومة هدفه تأصيل البحوث ذات العلاقة وربطها بالسياسات الدولية في إطار قانوني.
٤- إعادة النظر في قانون ترخيص المراكز البحثية بما يحقق الثقة لدى صناع القرار في مخرجات ونتائج الدراسات التي تجريها.
٥- تشكيل هيئة أو شبكة لمجموع مراكز الأبحاث المرخصة لأغراض التنسيق بينها، وجمع نتاجها العلمي ونشره كقاعدة بيانات متخصصة وفق الهدف.
٦- الدعوة إلى تبني توجها رسميا لتشجيع المراكز البحثية الموثوقة بهدف ترسيخ ثقافة مجتمعية تقدر أهمية البحث العلمي ودوره في تشكيل القرار السياسي.

قائمة المراجع:

أبو حطب، فؤاد وصادق، وأمال (٢٠٠٥). **مناهج البحث وطرق التحليل الإحصائي في العلوم النفسية والتربوية الاجتماعية،** القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.

اسماعيل، ممدوح (٢٠١٦). المعايير الإرشادية لجودة إصدارات المراكز الفكرية-دراسة استقرائية لإصدارات السياسات العامة، **دراسات-العلوم الإدارية،** ٤٣(١)، ٢٢-٣٦.

إسماعيل، هزار (٢٠٢١). دور مراكز الأبحاث في عملية صنع القرار وإعداد السياسة العامة، **مجلة السياسة العالمية،** ٥(٣)، ٢٦-٤٠.

برهم، هادي (٢٠٢٠). دور مراكز الأبحاث والدراسات الأمريكية في صنع السياسة الخارجية الأمريكية، **مجلة العلوم السياسية والقانون،** ٢٥(٤)، ٢٢-٣٥.

بلخير، سلمي ومحمود، شرقي (٢٠٢٠). واقع مراكز الفكر والدارسات في الجزائر بين الضرورة الاستراتيجية ورهانات المستقبل، **مجلة الأبحاث القانونية والسياسية،**٢ (٢)، ٢١٥-٢٢٧.

التكريتي، محمد (٢٠٠٦). **صناعة القرار السياسي،** ملتقى التطوير الإداري، اسطنبول.

ثابت، عادل (٢٠٠٢). **النظرية السياسية الحديثة: دراسة للنماذج والنظريات،** مكتبة خوارزم للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة.

الحمد، جواد (٢٠٠٥). برامج وأجندات مراكز الأبحاث العربية وعلاقتها بقضايا ومصالح الوطن العربي، **مؤتمر (دور مراكز البحوث والدراسات السياسية والاستراتيجية في الوطن العربي: التحديات والآفاق)،** مركز الخليج للأبحاث، الشارقة ،٢٣-١١/٢٤.

الخزندار، سامي والأسعد، طارق. (٢٠١٢). دور مراكز الفكر والدراسات في البحث العلمي وصنع السياسات العامة، **مجلة دفاتر السياسة والقانون،** الجامعة الهاشمية، العدد (٦)، ص٣٢-٦٦.

الخطيب، خليل (٢٠٢١). متطلبات تعزيز دور الجامعات تجاه البحث العلمي في الوطن العربي، ضمن كتاب **(إشكاليات البحث العلمي في الوطن العربي)،** المركز الديمقراطي العربي، برلين.

ذياب، عبد الفتاح (١٩٩٩). **طريقك إلى الإدارة الفعالة،** دار التوزيع للنشر الإسلامية، القاهرة.

رشيد، ساعد (٢٠١٦). تأثير مراكز الأبحاث على توجهات التفكير الاستراتيجي الأمريكي، **مجلة المفكر،** ٣(١)، جامعة محمد خضير، ٣٨٤-٣٩٩.

ساحلي، مبروك (٢٠١٧). دور مراكز الأبحاث في رسم السياسة العامة-دراسة حالة العالم العربي، **مجلة البحوث والدراسات،** ٢٣(١٤)، ٢٤٩-٢٧٠.

سعد الله، حاتم (٢٠٢١). معوقات البحث العلمي من وجهة نظر الأكاديميين في الجامعات الفلسطينية، المؤتمر الدولي **(البحث العلمي في العلوم الإنسانية والاجتماعية في الوطن العربي-الرهانات والمعيقات)،** المركز الديمقراطي العربي ٦-٧ مارس.

الشهواني، هاشم حسن. (٢٠١١). مراكز الأبحاث الإسرائيلية وأثرها في صنع القرار السياسي الإسرائيلي، **مجلة جامعة الموصل،** ٢٣ (١)، ٣٥١-٣٨٦.

العالول، اسلام (٢٠١٦). **الأبحاث الصهيونية ودورها في صناعة القرار،** أكاديمية دراسة اللاجئين، لندن.

أبو عامور، محمد (١٩٨٨). صنع القرار السياسي في الحقبة الساداتية، **مجلة المستقبل العربي،** العدد ١١٢، السنة ٦، ص١٠١-١٣٠.

عبد الحي، وليد (٢٠١٢). **دور مراكز الأبحاث في صناعة القرار السياسي الأردني**، معهد عصام فارس للسياسات، الجامعة الأمريكية، بيروت.

عساف، محمود (٢٠١٨). معوقات توظيف نتائج البحث العلمي في تشكيل القرار السياسي الفلسطيني، **المجلة العربية للعلوم التربوية والنفسية**، ٤(١)، ١٥٣-١٨٠.

عمر، فلايق (٢٠٢١). قراءة حول واقع مراكز الفكر في العالم، **مجلة جيل-الدراسات السياسية والعلاقات الدولية**، ٦(٣١)، ٥١-٩٦.

محمود، خالد (٢٠١٣). **دور مراكز الأبحاث في الوطن العربي: الواقع الراهن وشروط الانتقال إلى فاعلية أكبر**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر.

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية (٢٠١٩). **تقييم مراكز الدراسات والبحوث العربية والدولية**، الإمارات.

مركز البيان للدراسات والتخطيط (٢٠١٦). **دور مراكز الفكر والرأي في عملية صنع القرار السياسي الخارجي**، العراق.

المعهد العربي للبحوث والدراسات (٢٠٢١). **واقع مراكز البحوث والفكر في المنطقة العربية –الاحتياجات، الفعالية، الأثر**، متاح على الرابط www.nawatinstitiute.org/7884 بتاريخ ٢٠٢٢/٦/٢٢

معهد فلسطين للدراسات الاستراتيجية (٢٠١٦). **واقع البيئة العامة لمراكز البحوث والدراسات في الأراضي الفلسطينية بالتطبيق على قطاع غزة**، غزة، فلسطين.

مهدي، إنجي (٢٠١٥). دور مراكز الأبحاث في الولايات المتحدة، **مجلة السياسة الدولية**، ٥٠(١٩٩)، ٥٠-٥٦

نصار، خالد (٢٠١٩). مراكز البحوث والدراسات الإدارية وأثرها على اختيار مقترحات المشاريع التي تحاكي الواقع، **مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية**، ٢٧(٥)، ١٩٠-٢٢٠.

Bartlett, J. (2001): Higgins Organization research: Determining Appropriate Sample Size in Survey research, ***Information Technology and Performance Journal,*** **19(1), 112-120.**

Bedford, D. & Hadar, G. (2014). Do Think Tanks Think? Proceedings of the ١٢TH ***International Conference on Intellectual Capital, Knowledge Management & Organizational Learning*****, 15-16 Oct.**

Howard J. (2008). "The New Powerhouses: Think Tanks and Foreign Policy", ***American Foreign Policy Interests*****, 30(2), 90-100.**

Pautz, H. (2010).Think Tanks in The United Kingdom and Germany: Actors in the modernization of social democracy, ***British Journal of Politics and International Relation*****, 12(1), 419-435.**